المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 22-11-2005 العـــدد : 4425
الصفحـات : 15 المسلسل : 68

ملف صحفي

احتفالات الرياض بالملك

# تظاهرة حب وولاء.. وتطلعات في عهد الملك عبد الله

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 22-11-2005 العـــدد : 4425
الصفحـات : 15 المسلسل : 68

**نريد معايير مشابهة لتلك التي حققتها إدارات الجوازات مثل إنجاز الجواز لكل مواطن وتسليمه إياه في أقل من 24 ساعة، ومثل التزام وزارة التجارة بتسليم التاجر السجل التجاري في أقل من ساعة، وهي نماذج ناجحة لقطاعات حكومية حققت مستويات راقية في الأداء والإنجاز تضاهي الدول المتقدمة تستوجب التقدير والإشادة والتكريم والمكافأة.**

في تظاهرة حب ووفاء، وتعبيراً عما يكنه أبناء الوطن للقائد من مشاعر ود وولاء وامتنان وعرفان.. يحتفي أهالي منطقة الرياض بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - أعزه الله - اليوم، تيمناً بتوليه مقاليد الحكم، وتأكيداً لبيعة الأمة لولي الأمر وتجسيدا للتلاحم الذي يربط بين القيادة والمواطن، بين الراعي والرعية.

وفي هذه المناسبة الغالية على قلوبنا جميعاً أجدها فرصة لأؤكد بكل مشاعر الولاء والوفاء من أحد أبناء الوطن إلى القائد الوالد وقوف الشعب السعودي على بكرة أبيه خلف القائد الملك عبد الله لتعبر المملكة إلى آفاق أكثر قوة وعزة وأمناً واستقراراً ورخاء وازدهارا، والحمد لله أننا حققنا مركزاً طيباً على طريق النهضة والتطور، ونملك الثروات والعقول والسواعد التي تؤهل بلادنا لمواصلة بناء وصرح نهضتنا وحضارتها الحديثة وتعزيز موقعها الريادي المتقدم بين الأمم.

ومن حسن الطالع أن المملكة تعيش في بداية العهد الزاهر الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز طفرة اقتصادية جديدة وقفزة تنموية شاملة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول وزيادة عوائده، لكننا نناشد الملك عبد الله الذي عرف عنه الحزم والحسم وعدم التساهل مع التسيب أو الفساد والانحراف أن يواصل جهوده الإصلاحية - أيده الله - لتطوير وتحسين الأنظمة والقوانين وترشيد الإنفاق على المشاريع الاستهلاكية والتركيز على المشاريع الإنتاجية والاستغلال الأمثل للثروات وللموارد التي حبانا الله سبحانه وتعالى بها، وتقليص الجهاز الحكومي وترشيده وزيادة فاعليته وتحسين جودة أدائه.

ولعلي أضع هنا بعض العناوين الأساسية التي نتطلع للتركيز عليها في المرحلة المقبلة وتدفع للانطلاق نحو المستقبل ومواصلة مسيرة البناء والنهضة والتنمية والرخاء في هذا العهد الزاهر، منها: تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية للمملكة للمزيد من الجاذبية واستقطاب أكبر حصة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، فضلاً عن استمرار الجهود لتشجيع الأموال الوطنية المهاجرة في الخارج على العودة للوطن، وهي مبالغ هائلة تقدر بمئات المليارات من الدولارات والتي أسهمت الضغوط التي شهدتها أمريكا وأوروبا على العرب والمسلمين في أعقاب أحداث أيلول (سبتمبر) في استعادة جزء منها معظمه تم ضخه في قطاع الاستثمار العقاري وسوق الأسهم، لكننا نجد استمرار الحاجة لهذه الأموال الوطنية المهاجرة لأنها لا تزال هائلة يستفيد منها الغرب، بينما هي تحمل ميزة للاقتصاد الوطني مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المجردة من الحس الوطني والانتماء للوطن، فهي أموال تسعى أولاً وأخيرا إلى الكسب، أما المال الوطني فهو وإن كان يسعى للربح فانه ملك لأبناء الوطن وأجيالهم، بالتالي إقامة مشاريع تستوعب آلاف الوظائف.

وإذا كان لدى المملكة الكثير من الثروات والمواد الخام القابلة لقيام نهضة استثمارية فإن نجاح هذا الاستثمار يتطلب في الأساس ضرورة تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية وفي مقدمة ذلك وضوح الأنظمة وتبسيط الإجراءات الحكومية وزيادة مستويات الشفافية وتقليص حجم التعقيدات الإدارية والبيروقراطية وسد منافذ الفساد الإداري وتعزيز مستويات الرقابة على الأجهزة الحكومية لضمان سلاسة تنفيذ الأنظمة، طبعاً إلى جانب الامتيازات والتسهيلات التي يحصل عليها المستثمر في ضوء المنافسة والمزايا التي توفرها أسواق استثمارية أخرى في المنطقة. كما نتطلع إلى وضع معايير للإنتاجية لدى أجهزة وإدارات القطاع الحكومي كتلك المطبقة في القطاع الخاص، لضمان فاعلية الأداء وزيادة إنتاجية الموظفين والإدارات الحكومية في جميع مستويات الجهاز الحكومي، نريد معايير مشابهة لتلك التي حققتها إدارات الجوازات مثل إنجاز الجواز لكل مواطن وتسليمه إياه في أقل من 24 ساعة، ومثل التزام وزارة التجارة بتسليم التاجر السجل التجاري في أقل من ساعة، وهي نماذج ناجحة لقطاعات حكومية حققت مستويات راقية في الأداء والإنجاز تضاهي الدول المتقدمة تستوجب التقدير والإشادة والتكريم والمكافأة.لذا نتطلع في عهد مليكنا المحبوب إلى أن تكون هناك معايير مشابهة للخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية للمواطنين ومنشآت القطاع الخاص وأهمها استخراج تراخيص البناء وتراخيص المصانع والشركات المساهمة وزيادة رأسمالها وتجديد التراخيص وكل ما يحتاج إليه القطاع الخاص، وفق معايير واضحة تلتزم الإدارات والأجهزة الحكومية بأدائها وتطبيقها بطريقة سليمة وواعية، بل علينا أن نضع ضوابط تكفل محاسبة الموظف أو الإدارة المسؤولة التي تتسبب في تعطيل مصالح المستثمرين وأصحاب المشاريع سواء المواطنين أو الأجانب أو وضع العراقيل لتعويق معاملاتهم، ولماذا لا يكون هناك خطوات محددة بتوقيت معروف لإنجاز المعاملة مع المستثمرين مثلما فعلت الجوازات ووزارة التجارة؟ حتى لا تفاجأ بهروب الاستثمارات الأجنبية بل والوطنية إلى خارج الوطن وهو ما يضر بالاقتصاد الوطني.

وأود أن أنبه إلى أن الجهاز البيروقراطي الحكومي في كل

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 22-11-2005 العـــدد : 4425
الصفحـات : 15 المسلسل : 68

د. محمد بن سعود البدر

مكان لديه النزعة إلى تضخيم نفسه بالوظائف وتشييد المباني وتأثيثها بوتيرة مبالغ فيها وربما استحداث إدارات جديدة غير ذات جدوى لمجرد الإحساس بوجود فوائض مالية كبيرة في الميزانية نتيجة الارتفاع القياسي في أسعار البترول دون أن تحسب لما قد يصيب هذه الأسعار من انخفاضات أو ما يقابل الارتفاع من زيادة في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الغرب الأمر الذي يقلص من حصيلة العوائد البترولية الفعلية، عندما يكون الجهاز الحكومي قد تضخم بشكل مبالغ فيه وتصرف في ضوء افتراض ثبات العوائد، وهو أمر لا يمكن الارتكان إليه.

ومن هنا فإنني أشد على ضرورة ألا يترك للجهاز الحكومي مسؤولية أن يعالج نفسه؛ أو يترك له الحبل لإصدار قرارات بالتوسع والتضخم الإداري في ظل وضع استثنائي لإيرادات البترول العالية لا يمكن أن نطمئن إلى استمرارها بل تتولى ذلك المجالس العليا مثل مجلس الوزراء ومجلس الشورى أن تقرر الوضع للجهاز الحكومي البيروقراطي، وأن تضع معايير واضحة لقياس الإنتاجية ومستوى الإنجاز للإدارات الحكومية والموظفين الذين يتعاملون مع القطاع الخاص والمستثمرين حتى لا يكونوا سبباً في تعطيل مصالح هذا القطاع والمستثمرين أو تعريض أصحابة للخسارة أو دفع رؤوس الأموال للهرب إلى أسواق أخرى يشعر فيها أصحابها بالأمان والاستقرار وسرعة الإنجاز الحكومي لمعاملاتهم.

ولكي نستطيع ضبط العمل في الأجهزة الحكومية وحفزها على أداء مهامها بطريقة سليمة وفاعلة تبرز أهمية استحداث أجهزة أخرى للرقابة، لها استقلاليتها التي تمكنها من ممارسة مسؤولياتها بعيداً عن نفوذ أو تأثيرات الموظفين وتعاطف قيادات الجهات التي تتم متابعتها. كما نتطلع إلى الاهتمام بتطوير الإنسان السعودي وجعله فعلاً محور التنمية المستدامة ولا يخفى على أحد أن الدول التي استثمرت في الفرد وجعلته طاقة منتجة في مؤسسات متطورة حققت اقتصاديات أكثر قوة وقدرة عشرات المرات من دول اعتمدت على ثروتها الطبيعية من المواد الخام.

فلا يكفي أن يكون لدينا ثروات طبيعية، بل لا بد أن نواصل جهودنا وبكثافة لبناء الإنسان عقلاً وخبرة لنكون قادرين على الحصول على أعلى مردود اقتصادي لهذه الثروات. ولدينا أمثلة على دول لم يكن لديها أية موارد طبيعية أو مواد خام استثمرت في مواطنيها وجعلت مؤسساتها فائقة الفاعلية مثل سنغافورة وأيرلندا واليابان بل إن شركات عالمية كبرى تحقق مداخل هائلة تتجاوز ما تحصل عليه دول غنية بالنفط من عوائد بيعه خاماً مثل شركة نوكيا السويدية.

و نتطلع أيضا إلى تطوير التعليم بحيث يخرج لنا عناصر منتجة قادرة على التفاعل مع معطيات السوق، لا مجرد أعداد تتخرج وراء أعداد لا تلبي حاجة المجتمع، وأن يمنح القطاع الخاص دوراً أكبر في صنع التنمية الاقتصادية الشاملة ولا يكون ذلك مجرد عنوان ترفعه الجهات الحكومية وتمارس نقيضه، فكثيراً ما نجد منافسة حكومية تضغط وتقصي مشاريع للقطاع الخاص رغم أنه الأجدر بتنفيذها، وربما جاءت المشاريع بتشجيع حكومي، ثم يأتي القرار الحكومي بمنافسة المشروع نفسه وإجبار القطاع الخاص على إغلاقه وفشل جهوده وضياع أمواله. ولعل الإنجاز الذي تحقق في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بإعلان منظمة التجارة العالمية قبول المملكة عضواً فيها بعد مفاوضات شاقة مضنية وطويلة تجاوزت السنوات العشر لعله تطوير إيجابي يدفع للتعامل ومقدم تمليه اتفاقات المنظمة من إطلاق روح المنافسة، الأمر الذي يتطلب إعطاء دور أكبر وأكثر فاعلية للقطاع الخاص الأقدر على المنافسة والأنسب للتعامل بمرونة مع مرحلة عضوية المنظمة.

وأوكد كذلك أن أذكر بأهمية السعي إلى تطوير المحافظات والمجتمعات النائية والبعيدة عن المدن الكبرى حتى نخلق منها مجتمعات ناهضة وجاذبة للشباب بدلاً من بقائها قاذفة وطاردة لأبنائها الباحثين عن فرص أفضل للعمل والبيئة الأكثر تطوراً ونهضة، وهو ما يسمى ظاهرة هجرة الشباب من الريف إلى المدن، خصوصاً المدن الكبرى كالرياض وجدة.

ونتطلع أيضاً إلى تفعيل الخطط لاستيعاب الأعداد الكبيرة من القادمين لأداء مناسك العمرة بعد أن أثبتت جدواها في تحريك الدورة الاقتصادية في قطاعات عديدة، أبرزها قطاع النقل بأنواعه: الجوي والبحري والبري وقطاع الفنادق وقطاع الأسواق والمطاعم والخدمات، وهو نشاط مقابل للأنشطة السياحية في دول عديدة تدر عليها دخولا هائلة، وما يشجعنا على تنمية وتطوير هذه السياحة الدينية نجاح الضوابط التي تضمن عدم تسرب المعتمرين إلى سوق العمل. وأخيرا أرجو ألا ننسى دور المرأة في التنمية الاقتصادية، فقد أثبتت المرأة السعودية كفاءتها وقدرتها على المساهمة في قطاعات وأنشطة تخدم المجتمع وفقاً لما يتناسب مع وضعية المرأة وما يحفظ لها كرامتها وخصوصيتها واحترام قيمنا وتقاليدنا الإسلامية.

أقدم هذه التطلعات مع فرحة القدوم الميمون لخادم الحرمين الشريفين مليكنا المحبوب لمنطقة الرياض، داعياً المولى عز وجل أن يجعل التوفيق طريقه وأن يعينه على حمل المسؤولية، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

رئيس لجنة المعاهد والمراكز الأهلية
الغرفة التجارية الصناعية في الرياض
Mbadr@anet.net.sa